اقتصاد

تحقيق حول انقطاع الكهرباء في لبنان

بيروت ـ **ريتا الجمّال**

طلب رئيس حكومة تصريف الأعمال في لبنان إجراء تحقيق فوري في موضوع الانقطاع الكلي للتيار الكهربائي مع الأشخاص المعنيين بالملف من دون استثناء، وذلك في سبيل ترتيب المسؤوليات القانونية بناءً على النتائج. وذكر ميقاتي في كتابه الموزّع، أمس الاثنين، أن «تقصيراً ظهر بعدم دعوة مجلس إدارة مؤسسة كهرباء لبنان للانعقاد أدى إلى وقوع أزمة كان من الممكن تفاديها، ما يقتضي معه مساءلة المسؤولين عنها منعاً لتكرارها، بعد أن وضعت الحكومة مسألة الكهرباء في أولويات خطة الطوارئ لديها»، لافتاً إلى أن مجلس إدارة المؤسسة لم ينعقد بسبب غياب المدير العام، لا بل قطع التواصل مع الجميع ولم يفوّض أياً من أعضاء المجلس بالصلاحيات، ولا سيما المالية منها. وقال «رغم الحالة الطارئة والخطيرة، ورغم تجاوب مجلس الوزراء مع طلبات وزارة الطاقة والمؤسسة، لم يبادر مجلس إدارة المؤسسة إلى القيام بواجباته، ولم يجتمع لاتخاذ القرارات اللازمة، بغياب أي دعوة من رئيسه حتى تاريخ يوم الأحد، وذلك بعد أن حصلت العتمة الكاملة وانفصلت الشبكة عن الخدمة، ووقعت الأضرار التي كنا نسعى جاهدين لتفاديها». وأعلنت مؤسسة كهرباء لبنان، السبت، انقطاع الكهرباء في جميع أنحاء البلاد، بما فيها مطار ومرفأ العاصمة بيروت والسجون ومرافق الصرف الصحي وضخ مياه الشرب، وذلك بعد أن خرجت آخر مجموعة وحدات إنتاجية معمل الزهراني عن الخدمة من جرّاء نفاد الوقود المشغل لها، ما أدى إلى توقف التغذية بالتيار الكهربائي كلياً لجميع الأراضي اللبنانية. وتطلّ أزمة الكهرباء برأسها كل فترة في لبنان، رغم الرفع الكبير الذي طاول التعرفة، وذلك في ظل مشكلة السيولة التي تفاقمت إبان بدء الأزمة الاقتصادية أواخر عام 2019، ما جعل المواطنين والقطاعات والمؤسسات والشركات يعتمدون بشكل أساسي على المولدات الخاصة والطاقة الشمسية، الأمر الذي كان يغنيهم عن «كهرباء الدولة» التي بالكاد تتوفر ساعتين أو ثلاثا في اليوم. وفيما فشلت الجهات المعنية في إيجاد الحلول السريعة في قطاعٍ يُعدّ الأكثر فساداً وهدراً في البلاد، تدخلت الجزائر بتوجيه من رئيسها عبد المجيد تَبُّون لتزويد لبنان فوراً بكميات من النفط «لمساعدته على تجاوز الأزمة الحالية».

في السياق، اجتمع ميقاتي، أمس الاثنين، مع وزير الطاقة والمياه في حكومة تصريف الأعمال وليد فياض الذي وضعه في آخر التطورات بالنسبة إلى أزمة الكهرباء.

وقال فياض «استطعنا تأمين الديزل من منشآت النفط، حيث كان هناك بعض العرقلة على مستوى الإدارة بسبب عدم وجود صلاحية لاتخاذ القرار». وأشار فياض إلى أنه «في موضوع تجديد الالتزام العراقي، فإن العراق قيادة وشعباً يؤكد وقوفه إلى جانب لبنان، وإعادة التزامه بتزويد لبنان بمادة زيت الوقود الثقيل وتمديد الاتفاقية وتجديدها، كذلك الالتزام بزيادة الكميات خلال هذا الشهر لتصبح 125 ألف طن بدلاً من 100 ألف طن، ويفترض تحميلها من العراق في الـ26 من الشهر الحالي. كذلك نحن بصدد تنفيذ اتفاقية تبادل «كرود أويل» من العراق، والتي من خلالها نحصل على زيادة الكمية، والعراق أكد التزامه بذلك».

سياح في مدينة ووهان وسط الصين، 30 إبريل/ نيسان 2023 (Getty)

قفزة في عدد زوار الصين

أظهرت بيانات رسمية أن عدد الزوار الأجانب إلى الصين قفز بنسبة 129,9% على أساس سنوي خلال الأشهر السبعة الأولى من العام الجاري ليصل إلى 17,25 مليون شخص، بفضل سلسلة من التدابير الرامية إلى تسهيل دخول الأجانب.

وقال نائب رئيس الهيئة الوطنية للهجرة، ليو هاي تاو، أمس الاثنين، إن من المتوقع أن يساعد الزوار الأجانب في تعزيز الاستهلاك بإجمالي 100 مليار يوان (حوالي 14 مليار دولار)، بمتوسط حجم استهلاك يومي للفرد الواحد بنحو 3500 يوان. وأضاف ليو، وفق ما نقلت وكالة شينخوا، أن الصين سجلت إجمالي 341 مليون رحلة عبر الحدود خلال الفترة بين يناير/كانون الثاني ويوليو/تموز الماضيين، بزيادة بلغت نسبتها 62,34% عن الفترة نفسها من العام الماضي.

أخبار مختصرة

انخفاض بورصة الكويت

أغلقت بورصة الكويت تعاملاتها، أمس، على انخفاض مؤشرها العام بنسبة 0,01% إلى مستوى 7127,16 نقطة. وتم تداول 198,2 مليون سهم عبر تنفيذ 14395 صفقة نقدية بقيمة 45,5 مليون دينار (نحو 138,7 مليون دولار). كما تراجع مؤشر السوق الأول بنسبة 0,11% إلى 7756,82 نقطة من خلال تداول 111,2 مليون سهم عبر إبرام 7927 صفقة بقيمة 31,2 مليون دينار.

شراكات تجارية بين القاهرة وعمّان

دعا رئيس غرفة تجارة الأردن، خليل الحاج توفيق، إلى ضرورة إقامة شراكات تجارية واستثمارية بين الأردن ومصر، مشيراً إلى أن مصر تعتبر شريانا اقتصادياً مهماً للمملكة، ولا سيما في الظروف الاستثنائية. وشدد على أهمية تحقيق التكامل الاقتصادي بين البلدين. واشار خلال لقائه وأعضاء من مجلس إدارة الغرفة، السفير المصري لدى المملكة، محمد سمير، أمس، وفق ما نقلت وكالة الأنباء الأردنية «بترا» إلى ضرورة أن يكون 2025 عاماً للتعاون والشراكة الاقتصادية العميقة. وبين أن حجم التبادل التجاري بين الأردن ومصر ما زال متواضعاً، ولا يعكس مستوى العلاقات الأخوية المتميزة والإمكانات المتوفرة لديهما، مؤكداً أهمية تعزيز التعاون بين القطاع الخاص في البلدين لزيادته لمستويات أعلى، ولا سيما لجهة صادرات المملكة. وبلغت صادرات الأردن إلى مصر خلال الأشهر الخمسة الأولى من العام الحالي، نحو 59 مليون دينار (82,6 مليون دولار)، مقابل واردات بقيمة 269 مليون دينار.

تراجع أصحاب الأعمال في كوريا الجنوبية

أظهرت بيانات رسمية أن عدد أصحاب الأعمال لحسابهم الخاص في كوريا الجنوبية، شهد انخفاضاً للشهر السادس على التوالي، ليسجلوا 5,72 ملايين شخص في يوليو/تموز الماضي، بانخفاض قدره 62 ألفاً عن الشهر نفسه من العام الماضي، وفق البيانات التي أوردتها وكالة يونهاب الكورية، أمس. وتعد هذه هي المرة الأولى التي يشهد فيها عدد أصحاب الأعمال لحسابهم الخاص تراجعاً لمدة ستة أشهر متتالية منذ جائحة كورونا.

برلين المنهكة اقتصادياً تقلّص دعم كييف

برلين ـ **شادي عاكوم**

لم يكن أمام حكومة الائتلاف الحاكم في برلين، والتي تضم أحزاب الاشتراكي الديمقراطي والخضر والليبرالي الحر، إلا الخضوع لمطالب وزير المالية كريستيان ليندنر، حيث تم تخفيض الدعم لأوكرانيا في ميزانية العام 2025 إلى النصف، وتفيد الأرقام بأن كييف لن تحصل إلا على ما قيمته 4 مليارات يورو من ألمانيا العام المقبل، هبوطاً من 8 مليارات يورو في 2024.

ووفق المعلومات، فإنه من المقرر أن يتم تخصيص ثلاثة مليارات يورو فقط لعام 2026، ونصف مليار يورو في 2027 و2028، حتى إن صحيفة فرانكفوتر ذكرت عن مصدر داخل الائتلاف بأن الحكومة وصلت إلى النقطة التي لم تعد قادرة فيها على تقديم وعود لأوكرانيا، وهذا يعني أيضاً أن أي دعم قد تحتاج إليه كييف بسبب التطورات الجديدة في الحرب مع روسيا سيكون من الصعب على الأرجح تمويله.

وفي ضوء ما تقدم، اعتبر الباحث في الشؤون الاقتصادية الألمانية يان مولر في حديث مع «العربي الجديد»، أن الاقتصاد الألماني يعيش مرحلة صعبة، وكل الأرقام تفيد بأن نسبة النمو لن تتخطى 1%، والشركات تعاني نقصاً في العقود بفعل الحرب والتضخم، ما يؤثر على المبيعات، ومن ثم على تحصيل الضرائب التي تعتبر أحد أهم مصادر التمويل لجمهورية ألمانيا الاتحادية. وأكد أن هناك إصراراً من قبل وزير المالية المنتمي إلى الحزب الليبرالي الحر لتقليص النفقات في ميزانية 2025 البالغة 480 مليار يورو، وشرح أنه بحسب البيانات كبدت الحرب الأوكرانية اقتصاد البلاد أكثر من 200 مليار يورو، وذلك وسط ارتفاع أسعار الغاز بعد أن توقف ضخ الغاز الروسي إلى ألمانيا، وصولاً إلى تقلص الإنتاج الصناعي خاصة قطاع صناعة السيارات وخسارة الفرد ما نسبته حوالي 2600 يورو سنوياً من دخله.

يأتي هذا التراجع من قبل ألمانيا عن الدعم لكييف بعد سلسلة من التقديمات والدعم منذ بدء الحرب الروسية ضد أوكرانيا في فبراير/ شباط 2022، وبلغت قيمة هذا الدعم أكثر من 34 مليار يورو حتى شهر مايو/ أيار 2024، ولتحل ألمانيا في المرتبة الثانية خلف الولايات المتحدة الأميركية التي قدمت لكييف ما قيمته 69 مليار دولار، صرفت على الأسلحة ومساعدات التنمية الإنسانية والقطاع الصحي وترميم البنية التحتية وغيرها.

قفزات أسعار الذهب... هل من منافس؟

مصطفى عبد السلام

سعر الذهب يتجه إلى مستويات قياسية جديدة لم يصل إليها من قبل، وهناك عشرات الأسباب التي تدفع إلى مواصلة المعدن النفيس التحليق في سماء أسواق المال والمعادن، بل وبلوغ مستوى ثلاثة آلاف دولار للأوقية بعد أن كسر مستوى 2500 دولار، وهو مستوى كان البعض يعتبره خيالياً قبل سنوات.

التقارير الحديثة الصادرة عن كبريات المؤسسات المالية وبنوك الاستثمار الكبرى هي من تقود تلك التوقعات، والبنوك المركزية هي من تقود الطلب الكثيف على الشراء، والأسواق والمستثمرون لا يزالون ينظرون للذهب على أنه الأكثر أماناً وضماناً، والأقل من حيث درجة المخاطر مقارنة بأدوات الاستثمار البديلة ومنها بيتكوين والبورصات والودائع، وهناك طلب متزايد على الشراء من قبل الدول التي تشهد اضطرابات في أسواق الصرف وتآكلاً في قيمة عملاتها.

من بين تلك الأسباب التي تدعم استمرار قفزات الذهب زيادة احتمالات خفض أسعار الفائدة على الدولار في سبتمبر/أيلول، وزيادة المخاطر الجيوسياسية، ليس فقط في الشرق الأوسط واحتمال مهاجمة إيران إسرائيل وتوسيع رقعة الحرب، بل في أوكرانيا. كما أن البنوك المركزية لا تزال مصدراً رئيسياً للطلب على الذهب، حيث تتبنى دول مثل الصين وروسيا وتركيا والهند، ودول عدة بأميركا اللاتينية وغيرها، سياسة تنويع احتياطياتها بعيداً عن الدولار، مع استخدام الولايات المتحدة عملتها في فرض عقوبات على الدول المناوئة لها، كما جرى مع روسيا وتجميد ما يزيد عن 300 مليار دولار من أصولها في البنوك الغربية في أعقاب غزو أوكرانيا. وهنالك مخاوف من نشوب حرب تجارية شرسة بين بكين وواشنطن في حال فوز ترامب، أو دخول واشنطن في مواجهات مع إيران. على مستوى التوقعات، فإن معظمها يميل بقوة إلى مواصلة المعدن الأصفر قفزاته، «سيتي غروب»، توقع ارتفاع أسعار الذهب إلى ثلاثة آلاف دولار بحلول منتصف 2015، على أن يصل السعر إلى 2550 دولاراً في الربع الأخير من 2024.

هذا المستوى توصل إليه أيضا كبير مديري تطوير الأعمال في بورصة المعادن الثمينة الأميركية باتريك ييب، الذي قال إن الذهب قد يصل إلى 3000 دولار في أقرب وقت من 2025. طبعاً الحذر مطلوب، فالتوقعات الخاصة بقفزة سعر الذهب قد تتغير إذا ما أجّل الفيدرالي رفع سعر الفائدة، وهدأت القلاقل والمخاطر في منطقة الشرق الأوسط وانتهت حرب غزة، وحدث تحسن في مؤشرات الاقتصاد الأميركي، وأسفرت الانتخابات الأميركية عن فوز كامالا هاريس، وتوقفت البنوك المركزية عن شراء كميات ضخمة من الذهب، لكن المؤشرات الحالية لا تشي بتحقق تلك المعطيات.

مال وسياسة

مؤشرات تونس تتجمّل عشية انتخابات قيس سعيّد

اظهرت بيانات حكومية متتالية مؤشرات إيجابية للاقتصاد التونسي، وذلك قبل اسابيع من الانتخابات الرئاسية، ما دعا محللين إلى التشكيك في واقعية البيانات وتعمّد تجميلها

تونس ـ إيمان الحامدي

كشفت مؤسسات الإحصاء الرسمية في تونس خلال الأيام الأخيرة عن بيانات متتالية تظهر تحسن المؤشرات الاقتصادية، شملت معدلات النمو والتضخم والبطالة وعجز الموازنة، في الوقت الذي تستعد فيه البلاد للانتخابات الرئاسية المقررة في السادس من أكتوبر/ تشرين الأول المقبل، ما دعا محللين إلى التشكيك في نزاهة البيانات، معتبرين أنه يجري تجميلها مقارنة بالواقع الذي يعكس صعوبات اقتصادية ومعيشية كبيرة.

وقبلت هيئة الانتخابات مبدئياً ملفات ثلاثة مترشحين للانتخابات الرئاسية، هم أمين عام حزب حركة الشعب زهير المغزاوي والمرشح المستقل العياشي زمال، والرئيس الحالي قيس سعيّد الذي يتقدم لولاية ثانية. وأظهرت بيانات معهد الإحصاء الحكومي أن اقتصاد البلاد حقق خلال الربع الثاني من العام الجاري نمواً بنسبة 1% مقابل 0,4% خلال الربع الأول، وتقلّص معدل التضخم إلى 7% خلال يوليو/تموز الماضي، مسجلاً بذلك تراجعاً بنحو نصف نقطة مئوية مقارنة بما كان عليه بداية 2024.

كذلك أظهرت المؤشرات تراجع البطالة بنسبة 0,2% خلال الربع الثاني، مقارنة بالأشهر الثلاثة الأولى من العام الجاري، لتصل نسبتها إلى 16%. في الأثناء قالت وزارة المالية إن رصيد الموازنة سجل فائضاً بقيمة 488 مليون دينار (159,4 مليون دولار) في نهاية يونيو/ حزيران، بينما كان قانون الموازنة الذي أقره البرلمان بداية العام يرجح تسجيل عجز بنحو 6,6%.

ورغم خروج المؤشرات الاقتصادية من المنطقة الحمراء، وفق البيانات الحكومية، يشكو معظم التونسيين من ثقل الغلاء والتراجع الحاد للخدمات الأساسية، ولا سيما الصحة والنقل والتعليم، فضلاً عن تواتر نقص المواد التموينية الرئيسية في الأسواق. وتستعمل المعارضة السياسية الملف الاقتصادي ورقة ضد الرئيس الحالي الذي استأثر بالسلطة بعد سلسلة من القرارات الاستثنائية التي بدأها في 25 يوليو/تموز 2021.

يقول أستاذ الاقتصاد في الجامعة التونسية أرام بالحاج، إنه من المبكر جداً الحديث عن تعافٍ اقتصادي في تونس، مرجحاً أن تستمر مستويات النمو الضعيفة وتأثيراتها على سوق العمل إلى سنوات قادمة. يضيف بالحاج لـ«العربي الجديد» أن المؤشرات الاقتصادية تتحسن بنسب ضعيفة جداً، ما يبقي الوضع الاقتصادي والاجتماعي في البلاد هشاً، ويطيل أمد معاناة المواطنين من ارتفاع الأسعار والتضخم والبطالة.

وأكد أن اقتصاد تونس يحتاج إلى استعادة نسب نمو لا تقل عن 3% للخروج من النفق، مشيراً إلى أن صندوق النقد الدولي والعربي يتوقعان بقاء نسب النمو في حدود 2% إلى غاية عام 2025. ولفت إلى أن الأرقام الرسمية المفصح عنها تشير إلى أن نسبة النمو في 2024 ستكون أعلى من العام الماضي الذي شهد تداعيات الجفاف القاسي على الزراعة ومن ثم على اقتصاد البلاد، بينما الواقع أن نسبة النمو الاقتصادي المرجحة هذا العام ستكون كسابقاتها ضعيفة، ولن تمكّن من الرجوع إلى مستويات ما قبل جائحة فيروس كورونا في 2020، كما لن تسمح بخلق فرص عمل ولا بمقاومة الفقر واستقطاب الاستثمارات المحلية والأجنبية الضرورية للبلاد.

احتجاج ضد سياسات قيس سعيد في تونس العاصمة، 22 يوليو/تموز 2022 (Getty)

الاقتصاد ورقة المعارضة السياسية

تستغل المعارضة التونسية ورقة الاقتصاد لتوجيه انتقادات إلى قيس سعيد وحكوماته، مشيرة إلى أن حصيلة الولاية الأولى لسعيّد كانت ضعيفة جداً، رغم استئثاره بالصلاحيات الكاملة منذ حل البرلمان في 25 يوليو/تموز 2021. واعتبر الخبير المالي والناشط السياسي في حزب التيار الديمقراطي هشام العجبوني، أن إيرادات تصدير زيت الزيتون أنقذت البلاد من «صفر نمو».

وقال العجبوني في تدوينة على صفحته على «فيسبوك» إن نسبة النمو المسجلة خلال النصف الأول من العام الجاري تحققت بفضل مداخيل الصادرات القياسية من زيت الزيتون ولولاه لكانت نسبة النمو تحت الصفر». وأضاف «صفر نمو وصفر إنجازات طيلة خمس سنوات من الحكم، من بينها ثلاث سنوات من الحكم الفردي المطلق بصلاحيات شبه إلهية». لكن سعيّد يعتبر أن الحصيلة الاقتصادية هي نتاج سنوات مما يصفه بالخراب وسوء التخطيط وهيمنة اللوبيات الاقتصادية على البلاد واعداً بتفكيكها ومكافحة كل أسباب الفقر. ودعا سعيد رئيس الحكومة كمال المدوري إلى تفعيل الدور الاجتماعي للدولة. وقال وفق منشور على الصفحة الرسمية لرئاسة الجمهورية في «فيسبوك»، في وقت سابق من أغسطس/ آب الجاري، إن «الخراب الذي أصاب العديد من المؤسسات والمرافق العمومية الأساسية يستدعي اتخاذ إجراءات عاجلة تُخفّف من معاناة المواطنين، كما يقتضي وضع برامج يتم إنجازها بسرعة مع التصدّي لكل من يعمل على تعطيلها سواء من داخل الإدارة أو من خارجها».

ويرجّح تقرير صادر عن البنك الدولي في إبريل/ نيسان الماضي تحت عنوان «لماذا يحتاج عالمنا إلى الانضباط المالي في عام الانتخابات الأكبر على الإطلاق» أن تميل الحكومات إلى الإنفاق أكثر، وفرض ضرائب أقل خلال سنوات الانتخابات.

%1

توقعت وكالة ستاندرد اند بورز العالمية في تقرير مطلع الشهر الجاري، أن يسجل اقتصاد تونس نمواً بنحو 1% خلال الفترة بين 2024 و2025، مع استمرار التضخم وارتفاع أسعار الفائدة في التأثير على الاستهلاك الخاص.

ليبيا

شح الأسطوانات يؤجّج أزمة الغاز

طرابلس ـ أحمد الخميسي

تعاني ليبيا أزمة حادة في أسطوانات غاز الطهي، لترتفع أسعارها ارتفاعاً قياسياً في الأيام الأخيرة وسط شح المعروض، فيما تعهدت الحكومة بسد الفجوة عبر الاستيراد. وأصبح الحصول على أسطوانة غاز في ليبيا أمراً في غاية الصعوبة وفق مواطنين، مشيرين إلى أن سعر الأسطوانة بات يعادل نصف الحد الأدنى للأجور، الذي يبلغ 900 دينار (187 دولاراً)، إذا توفرت. وقال المواطن مسعود الفزاني (55 عاماً) من العاصمة طرابلس لـ«العربي الجديد» إن الوضع في غاية الصعوبة، حيث لا توجد أسطوانات غاز لدى مستودعات شركة البريقة. وأضاف أن عجز الأسطوانات يفاقم معاناة المواطنين في عمليات تعبئة الغاز، مشيراً إلى أنه يضطر إلى الذهاب إلى مناطق مجاورة، تبعد 70 كيلومتراً، لتبديل أسطوانة فارغة بأسطوانة ممتلئة بسعر 40 ديناراً في السوق الموازي، بينما سعرها في مستودعات مزدة التابعة لشركة البريقة يتراوح بين 5 و10 دنانير، بينما السعر الرسمي للشركة هو دينار ان.

وأكد المواطن أيمن مادي من جنوب طرابلس لـ«العربي الجديد» أن مناطق جنوب العاصمة تفتقر إلى نقاط بيع، ويجب الاستيقاظ باكراً للبحث عن مستودعات الغاز، وإن كان محظوظاً فقد يجد مستودعاً يوفر أسطوانات ممتلئة في الساعة الرابعة عصراً. وعلق المحلل الاقتصادي عبد الفتاح ابوقصة على الأزمة قائلاً لـ«العربي الجديد» إن أزمة أسطوانات غاز الطهي في ليبيا تؤثر كثيراً على حياة المواطنين اليومية. وأشار إلى أن المشكلة تكمن في عدم استيراد أسطوانات جديدة منذ عام 2011، مما أدى إلى زيادة الطلب وارتفاع الأسعار لتتراوح بين 450 و500 دينار (الدولار يعادل 4,8 دنانير). وتزداد الأزمة تفاقماً يومياً، خاصة في المناطق النائية وجنوب ليبيا. وعلى مستوى الحلول الرسمية المطروحة أكد مسؤول في شركة البريقة لـ«العربي الجديد»، أن أزمة الأسطوانات قد تُحل بحلول نهاية العام من خلال استيراد 1,5 مليون أسطوانة، بهدف تغطية العجز المحلي والحد من ارتفاع الأسعار في السوق. وقال عضو مجلس إدارة الشركة ميلاد الهجرسي: إن عمليات الاستيراد ستبدأ اعتباراً من أكتوبر/ تشرين الأول المقبل، كما ستتلقى الشركة كميات إضافية في بداية عام 2025.

وأضاف الهجرسي أنه أُنشئت نقاط لتعبئة الأسطوانات مباشرة من الشركة في 63 منطقة، بالإضافة إلى تنفيذ حملات لمراقبة بعض المستودعات التي تتاجر بالسعر، مؤكداً أن السعر الرسمي للتعبئة هو دينّاران للأسطوانة الكبيرة ودينار ونصف الدينار للأسطوانة المتوسطة.

وتصرف ليبيا سنوياً حوالي 114 مليون دينار لدعم غاز الطهي المصنع محلياً، وتستهلك شهرياً نحو 227,8 ألف طن من الغاز، وفقاً لتقديرات شركة البريقة في عام 2010.

وتعاني ليبيا أزمات متكررة في غاز الطهي وتوفر السلع الأساسية وتراجعاً في العديد من الخدمات في ظل استمرار الانقسام السياسي، حيث توجد حكومتان، الأولى هي الوحدة الوطنية برئاسة عبد الحميد الدبيبة ومقرها العاصمة طرابلس، وتدير غرب البلاد، والثانية هي حكومة أسامة حماد التي كلفها مجلس النواب قبل ثلاث سنوات ومقرها بنغازي، وتدير شرق البلاد ومدن الجنوب.

وانخفض إنتاج النفط إلى 900 ألف برميل يومياً حالياً، بسبب توقف حقل الشرارة النفطي بالكامل. وقد استهدف الحقل استهدافاً متكرراً لأسباب سياسية متنوعة ومطالب من محتجين محليين. وكان الإنتاج النفطي قد استقر عند مستوى 1,2 مليون برميل يومياً حتى يوليو/ تموز الماضي، بينما أعلنت المؤسسة الوطنية للنفط بداية العام الجاري خططها لتعزيز الإنتاج إلى 1,5 مليون برميل يومياً بحلول عام 2025، وإلى مليوني برميل بحلول عام 2027.

مواطنون ينتظرون لملء اسطوانات الغاز في مدينة بنغازي (فرانس برس)

تقارير عربية

غزة

تدمير القوارب... خسائر الصيادين 60 مليون دولار

غزة ـ يوسف أبو وطفة

تتواصل خسائر الصيادين في قطاع غزة، في ظل تعمد الاحتلال الإسرائيلي تدمير قوارب الأرزاق، لتتجاوز نحو 60 مليون دولار منذ بداية العدوان المستمر منذ السابع من أكتوبر/ تشرين الأول 2023.

وخلال الحرب توقفت عملية الصيد بشكل كامل باستثناء محاولات محدودة في بعض المناطق مثل الزوايدة ودير البلح وسط القطاع ومرفأ الصيادين في مدينة غزة، وكلها بلا مقومات حقيقية للصيد، وكانت أشبه بمحاولات لتوفير الحد الأدنى من الطعام وتحمل الكثير من المغامرة والموت، وفق عاملين في القطاع.

وفرض الاحتلال الإسرائيلي منذ الثامن من أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، حصاراً مشدداً على القطاع أغلق فيه المعابر ومنع حركة الصيادين، وطلب من السكان النزوح نحو مناطق الوسط والجنوب في غزة تحت

الاحتلال دمر ما يزيد عن 80% من مكونات قطاع الصيد

ادعاء أنها مناطق آمنة. وخلال العدوان فقد مئات الصيادين الفلسطينيين منازلهم، واضطرت غالبيتهم للنزوح نحو مناطق وسط وجنوب القطاع تحت وطأة القصف الإسرائيلي، فيما كان الاحتلال الإسرائيلي يقوم بعمليات تدمير وإحراق للمرافئ والقوارب الخاصة بهم.

وبحسب تقديرات نقابة الصيادين الفلسطينيين، فإن حجم الخسائر المالية التي تعرض له قطاع الصيد في غزة تتجاوز 60 مليون دولار منذ بداية الحرب، فقد دمرت قوات الاحتلال غرفة للصيادين في ميناء غزة، و10 غرف في ميناء شمال غزة و50 غرفة في وسط قطاع غزة، و30 غرفة في ميناء خانيونس جنوب قطاع غزة و25 غرفة في ميناء رفح جنوب القطاع. تعكس هذه التقديرات الاستهداف الممنهج الذي سعى الاحتلال إلى تكريسه في قطاع الصيد، باعتباره من القطاعات الإنتاجية التي تسهم في تحقيق الأمن الغذائي لأكثر من 2,4 مليون نسمة يعيشون في القطاع.

ويؤكد منسق لجان الصيادين في اتحاد العمل الزراعي زكريا بكر أن قطاع الصيد توقف بنسبة 100% منذ بداية العدوان الإسرائيلي على القطاع، حيث تعرض لخسائر مالية وبشرية واسعة.

يقول بكر لـ«العربي الجديد» إن أكثر من 150 صياداً فلسطينياً فقدوا حياتهم منذ بداية الحرب على غزة، واضطر المئات للنزوح من غزة والشمال نحو مناطق الوسط وجنوبي القطاع في ظل اشتداد الحرب. ولفت إلى أن الاحتلال تعمد تدمير القوارب التي تعمل بواسطة المحركات حيث لا يوجد قارب يعمل الآن، ولقد حاول بعض الصيادين العمل بواسطة القوارب التي تُحرّك يدوياً بواسطة المجداف وقام الاحتلال باستهدافهم.

ووفق منسق لجان الصيادين، كان عدد القوارب التي كانت تعمل بواسطة محركات قبل الحرب على غزة 1900 قارب، بالإضافة إلى 900 قارب بدون محرك وبنظام التحريك اليدوي، فيما دمرت غالبية القوارب التي تعمل بالمحركات. ويشير إلى أن عدد الصيادين الذين يعملون في هذا القطاع كان خمسة آلاف صياد فلسطيني، تحولوا اليوم جميعاً إلى عاطلين من العمل لا يستطيعون تلبية احتياجات عوائلهم في ظل تواصل الحرب الإسرائيلية. وتدمير قطاع الصيد يمس بمصادر دخل الصيادين الفلسطينيين المتضررين منذ قبل الحرب على غزة بالأساس نتيجة للاستهدافات الإسرائيلية المتكررة خلال عملهم وعمليات الاعتقال التي كانت تطاولهم.

قبل الحرب كان الاحتلال الإسرائيلي يسمح للصيادين بالصيد على مسافة معلنة تتراوح بين تسعة واثني عشر ميلاً بحرياً من ميناء غزة حتى جنوب القطاع فيما كانت المسافة المسموح لها لصيادي غزة والشمال ستة أميال في أفضل الظروف وفترات الهدوء. ونصت اتفاقية أوسلو المبرمة بين منظمة التحرير الفلسطينية والاحتلال الإسرائيلي عام 1993 على السماح للصيادين الفلسطينيين بالصيد حتى مسافة 22 ميلاً بحرياً، وهو ما لم يلتزم به الاحتلال الإسرائيلي. في الأثناء يقول المختص في الشأن الاقتصادي محمد أبو جياب، إن قوات الاحتلال دمرت ما يزيد عن 80% من مكونات قطاع الصيد البحري في القطاع منذ بداية الحرب المتواصلة للشهر الحادي عشر على التوالي. ويضيف أبو جياب لـ«العربي الجديد» أن الحرب حولت أكثر من أربعة آلاف صياد إلى صفوف البطالة ومعدومي الأمن الغذائي في القطاع، بينما تضرر أكثر من عشرة آلاف مستفيد غير مباشر من قطاع الصيد في غزة، نتاج توقف الأعمال على مدار شهور.

ويؤكد أن الاحتلال دمر بالفعل قطاع الصيد بشكل شبه كامل، ويمارس حصاراً خانقاً على من تبقى من الصيادين ومعداتهم وتقتلهم في البحر دون أي مبرر، وهو أمر سيكون له تداعيات تتمثل في الإفقار والقضاء على مصدر رزق، وعيش أكثر من 60 ألف نسمة في غزة هم مجمل عائلات الصيادين والعاملين في قطاع الصيد.

ويرى المختص في الشأن الاقتصادي أن قطاع الصيد في القطاع سيحتاج إلى ما لا يقل عن عشرة ملايين دولار من أجل العودة للعمل فقط، بخلاف التعويضات والإصلاح والإعمار لما تم تدميره في الحرب المتواصلة. ويحسب تقديرات الجهات الحكومية في غزة، فإن الاحتلال الإسرائيلي دمر قرابة 70% من البنية التحتية المدنية والمنازل والمدارس والمستشفيات، فضلاً عن تجريف عشرات الكيلومترات من الطرق. خلفت الغارات الجوية الإسرائيلية أكثر من 42 مليون طن من الحطام في جميع أنحاء القطاع، وفقاً للأمم المتحدة.

طفل يعرض اسماكا على شاطئ بجوار مخيم للنازحين في رفح جنوب غزة، 23 إبريل/نيسان 2024 (فرانس برس)

الكويت

قلق من إلغاء دعم الوقود

مسقط ـ كريم رمضان

يبدي الكثير من العاملين في مجالات إنتاجية وخدمية في الكويت مخاوفهم من زيادات محتملة في أسعار الوقود خلال الفترة المقبلة مع توجه الحكومة لإعادة هيكلة الدعم، إذ تنذر زيادات الأسعار بارتفاع تكاليف السلع والخدمات، ما ينعكس على مستويات الأسعار. أحد هؤلاء شاب من جنسية عربية عرف نفسه باسم «أبو خالد» والذي يعمل سائقاً على شاحنة، أعرب في حديث مع «العربي الجديد»، عن قلقه من تأثير الارتفاع المحتمل في أسعار الديزل على عمله بشكل مباشر، خاصة مع إعلان الحكومة، في 12 أغسطس/ آب الجاري، أنها تدرس سيناريوهين لرفع الدعم عن الوقود في البلاد. أشار أبو خالد إلى أن زيادة تكاليف الوقود ستدفعه حتماً إلى زيادة أسعار الشحن للعملاء، وهذا الوضع ينطبق على باقي السائقين وأصحاب الشركات الصغيرة والمتوسطة في الكويت، الذين يواجهون تحديات متزايدة مع الحديث عن رفع الدعم عن الوقود، وخاصة الديزل، وهذا سيؤدي تباعاً إلى رفع أسعار السلع ومختلف الخدمات. ووفق مصادر مطلعة تحدثت لـ«العربي الجديد»، فإن هناك سيناريوهين لرفع الدعم عن الوقود، الأول يتضمن إلغاءً جزئياً للدعم، حيث يتم إعفاء المواطنين فقط من زيادة الأسعار، أما السيناريو الثاني فيتمثل في التحرير الكلي والبيع بالأسعار العالمية، مشيرة إلى أن دراسة الحكومة الكويتية تشمل التركيز على التمييز بين أنواع الوقود المختلفة في رفع الدعم، وتحديد الآثار المحتملة لهذه الخطوة على مختلف القطاعات الاقتصادية والفئات الاجتماعية.

ويهدف المقترح الحكومي إلى تحقيق وفورات مالية، قد تصل إلى مليارَي دولار سنوياً، في حال اتخاذ مجلس الوزراء قراراً نهائياً بهذا الشأن، بحسب المصادر، مشيرة إلى أن الكلفة السنوية لأسعار الوقود في الدولة (بما في ذلك البنزين والديزل) سجلت نحو 976 مليون دينار (3,17 مليارات دولار)، عام 2023، بينما تبلغ قيمة بيع المنتجات النفطية نحو 651 مليون دينار (2,1 مليار دولار)، أي أن الدعم يتجاوز 325 مليون دينار (1,05 مليار دولار)، حسبما ذكر تقرير لموقع «Insider Monkey» المتخصص في الخدمات المالية. وتعزو تقديرات المحللين أبرز مؤثرات الزيادة المباشرة في كلفة المعيشة بالكويت إلى إلغاء دعم الوقود، فمع ارتفاع أسعار المواصلات ونقل البضائع سترتفع أسعار السلع الأساسية، وهو ما سيؤثر بشكل خاص على ذوي الدخل المحدود والمتوسط، كما يوضح لـ«العربي الجديد» على متولي، الاستشاري الاقتصادي في شركة أستشارات مقرها لندن.

ويحمل هذا التوجه في طياته ضغوطاً معيشية واجتماعية، وفق متولي، موضحاً أن الكثير من المواطنين والوافدين أيضاً عادة ما ينظرون إلى رفع أسعار الوقود عبر إلغاء الدعم إلى أنه سيقلص مستويات المعيشة، مشيراً إلى أن الفئات ذات الدخل المرتفع لن تتأثر كثيراً، لكن غالبية سكان الكويت من ذوي الدخل المتوسط وسيتأثرون بشكل كبير. وتمتد التأثيرات المحتملة لإلغاء دعم الوقود لتطاول القطاع الخاص، وخاصة الشركات الصغيرة والمتوسطة، التي ستواجه تكاليف تشغيل أعلى، وقد يضطر ذلك الشركات إلى رفع الأسعار أو تسريح العمال أو حتى تقليص أنشطتها، خاصة تلك المعتمدة بشكل كبير على النقل، بحسب الاستشاري الاقتصادي. وللموازنة بين الإصلاحات الاقتصادية ومصالح المواطنين، يقترح متولي تطبيقاً تدريجياً لتخفيض الدعم في الكويت، مستشهداً بتجربة مصر التي تتبع هذا النهج منذ فترة، معتبراً أن هذا الأسلوب «يسمح للمواطنين بالتكيف تدريجياً مع الزيادات ويقلل حدة الصدمة الاقتصادية»، ويقترح إمكانية تقديم دعم نقدي مباشر للفئات الأكثر احتياجاً، معتبرا أن هذا النهج يحمي الفئات الأكثر ضعفاً مع تحقيق الأهداف المالية المرجوة.

وفي ما يتعلق بوقود السيارات العادية، يرى رمضان أن تأثير رفع الدعم عنه سيكون محدوداً، لأن استهلاك هذا النوع من الوقود محصور في نطاق ضيق ولا يؤثر بشكل كبير على الاقتصاد الكلي. أما بالنسبة للديزل، فيحذر رمضان من أن رفع الدعم عنه قد يكون له تأثير كبير على تكاليف الشحن بشكل عام، ما قد يؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم وزيادة الأسعار بشكل ملحوظ، كما قد يتسبب في ارتفاع حاد في الأسعار وتضخم كبير، مشدداً على ضرورة إجراء دراسات معمقة لتحديد كيفية التعامل مع هذه القضية. ويشير إلى تجارب بعض دول مجلس التعاون الخليجي التي شهدت ارتفاعاً في أسعار الكهرباء والطاقة أخيراً، موضحاً أن ذلك أدى إلى انخفاض مستوى المعيشة للمواطنين والمقيمين على حد سواء، ويرى أن رفع الدعم عن وقود السيارات العادية، حتى لو وصل إلى 100%، لن يكون له تأثير كبير مالياً بالنسبة للدولة نظراً لأن أسعار الوقود في الكويت لا تزال من بين الأرخص في العالم، لكنه يحذر من أن رفع الدعم عن أنواع الوقود الأخرى، خاصة الديزل، قد يكون له تأثير أكبر على تكاليف الشحن وغيرها من القطاعات الاقتصادية، وهو ما سيكون له مردود اجتماعي واسع النطاق.

ارتفاع أصول «السيادي العُماني»

قال صندوق الثروة السيادي العماني في تقرير، أمس، إن حجم أصوله ارتفعت إلى 19,2 مليار ريال (49,9 مليار دولار) نهاية 2023 مقابل 17,2 مليار ريال في 2022. وأضاف أنه سجل أرباحاً تزيد على 1,7 مليار ريال وأسهم بقيمة 800 مليون ريال في الموازنة العامة للدولة. تتضمن الأصول التابعة للصندوق الملوك للدولة شركات لها أنشطة في كثير من القطاعات في اقتصاد الدولة الخليجية، منها الطاقة والطيران والملاحة والاتصالات.

وحل الصندوق العُماني في قائمة أكبر عشرة صناديق للثروة السيادية في الشرق الأوسط من حيث الأصول، و28 عالمياً بين أكبر 100 صندوق. وفق نشرة معهد صناديق الثروة السيادية العالمية «إس دبليو إف إنستيتيوشن» الصادرة في أغسطس/آب 2023.

أخبار العرب

احتياطي السكر يكفي مصر 13 شهراً

قال مسؤول في الهيئة العامة للسلع التموينية الحكومية في مصر، إن الاحتياطيات الاستراتيجية من السكر والزيوت النباتية تكفي لتغطية احتياجات البلاد 13 شهراً و6,2 أشهر على الترتيب. ونقلت وكالة رويترز، أمس الاثنين، عن حسام الجراحي، نائب رئيس الهيئة، التابعة لوزارة التموين والتجارة الداخلية، قوله إن اللحوم الطازجة تكفي لمدة 10 أشهر. وأشار إلى أن الهيئة تدرس إضافة تركيا إلى قائمة مصادر الاستيراد.

تراجع بورصة عمّان

أغلقت بورصة عمّان تداولاتها، أمس الاثنين، على تراجع بنسبة 0,32%، إلى مستوى 2403 نقاط. وبلغت كمية الأسهم المتداولة 3,3 ملايين سهم، بقيمة إجمالية بلغت 3,5 ملايين دينار (4,9 ملايين دولار)، نتيجة تنفيذ 1930 صفقة.

وفي مقارنة أسعار الإغلاق للشركات المتداولة أسهمها، تبين أن 22 شركة أظهرت ارتفاعاً في أسعار أسهمها، بينما انخفضت أسعار أسهم 40 شركة، واستقرت أسعار أسهم 38 شركة أخرى، وفق بيانات السوق التي أوردتها وكالة الأنباء الأردنية «بترا».

انخفاض إيرادات عُمان

سجلت الإيرادات العامة لسلطنة عُمان حتى نهاية الربع الثاني من العام الجاري، نحو 6,19 مليارات ريال (16,09 مليار دولار)، بانخفاض بلغت نسبته 2% مقارنة بحوالي 6,34 مليارات ريال خلال الفترة ذاتها من 2023، وهو ما أرجعته وزارة المالية إلى هبوط صافي إيرادات الغاز والإيرادات الجارية.

وأشارت نشرة الأداء المالي الصادرة عن الوزارة، وفق وكالة الأنباء العمانية، أمس، إلى انخفاض صافي إيرادات الغاز بنهاية الربع الثاني بحوالي 15% مسجلًا نحو 943 مليون ريال، مقارنة بنحو 1,1 مليار ريال في الفترة ذاتها من العام الماضي، لافتة إلى أن ذلك يُعزى إلى تغير منهجية تحصيل إيرادات الغاز.

كذلك تراجعت الإيرادات الجارية المحصلة بنحو 80 مليون ريال بنهاية يونيو/ حزيران الماضي، إذ بلغت حوالي 1,88 مليار ريال مقارنة بـ 1,962 مليار في الفترة ذاتها من العام الماضي.

أخبار العالم

نقص في الخدمات المصرفية بإيطاليا

قال الاتحاد الوطني للبلديات الإيطالية، إن 7% من الإيطاليين يعيشون في مناطق لا تتوفر فيها أي وكالات مصرفية. ونقلت وكالة الأنباء الإيطالية «أنسامد» عن بيان صادر عن اتحاد البلديات أن إقليم بييمونتي سجل العدد الأكبر في ما يتعلق بالسكان الذين يعيشون في بلديات بدون خدمات مصرفية بنسبة 13,8%. لافتاً إلى أن هذه الظاهرة ملحوظة خاصة في الجنوب وفي الجزر، حيث لا يملك 11% من السكان خدمات مصرفية. وتصدرت كامبانيا المناطق الإيطالية من حيث عدد السكان الذين ليس لديهم حسابات مصرفية (700 ألف شخص).

استحواذ في صناعة الرقائق الأميركية

استحوذت شركة أشباه الموصلات «إيه إم دي» الأميركية على مواطنتها «زد تي سيستمز» لتصنيع الخوادم في صفقة نقد وأسهم بقيمة 4,9 مليارات دولار، حيث تعمل شركة صناعة الرقائق على تعزيز قدراتها في ما يتعلق بالذكاء الاصطناعي، وذلك في إطار جهودها للتنافس مع شركة «انفيديا» الأبرز في الولايات المتحدة في مجال أشباه الموصلات. وتخطط «إيه إم دي» لبيع أعمال تصنيع الخوادم بعد إتمام الصفقة، مع اهتمام إدارة الرئيس جو بايدن بعمليات الاندماج والاستحواذ في مجال التكنولوجيا. تتضمن الصفقة دفعة مشروطة تصل إلى 400 مليون دولار. وبمجرد إتمام الصفقة، ستنضم «زد تي سيستمز» ومقرها في سيكوكس بولاية نيو جيرسي إلى مجموعة «إيه إم دي». وقالت «إيه إم دي»، أمس الاثنين، وفق وكالة أسوشييتد برس، إنها ستبحث عن مشترٍ لأعمال تصنيع البنية التحتية لمراكز البيانات التي تتخذ من الولايات المتحدة مقراً لها. ومن المتوقع إتمام الصفقة، التي وافق عليها مجلس إدارة «إيه إم دي»، في النصف الأول من العام المقبل.

أسواق عالمية

لم تعد الأزمة الاقتصادية في إسرائيل تخفى على أحد في الداخل أو الخارج، باستثناء رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو وفريقه، حيث يدأب على إنكار الأرقام التي تشير إلى فوضى مالية عارمة لن تتوقف مع انتهاء الحرب على غزة

الأزمة الإسرائيلية بالأرقام

ملامح انهيار وسط دعوات لإغلاق الاقتصاد

للحن ـ **رشا أبو زكي**

خفض التصنيف الائتماني لإسرائيل وصل إلى مرحلة طاردة للاستثمارات. هبوط قياسي في نمو الناتج المحلي الإجمالي. ارتفاع مستويات التضخم بما يفوق التوقعات. صعود عجز الموازنة. جمود سياحي وهروب استثماري. تحذيرات من ركود عميق قد يضرب اقتصاد الاحتلال. هجرة واسعة النطاق. تسريح من قطاع التكنولوجيا الفائقة... الأزمات تضرب عمق الاقتصاد الإسرائيلي. الأصوات تتصاعد لإغلاق الأسواق للضغط على الحكومة للسير في صفقة مع حماس، فيما يسعى رئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو إلى إنكار كل المؤشرات، وسط محاولات تعيسة للبقاء على الكرسي، لا بل لتمديد ولايته. وسخرت هارتس من «مسارعة نتنياهو لإلقاء اللوم على الحرب رداً على خفض فيتش التصنيف الائتماني». وعلى حد تعبيره «إن الاقتصاد الإسرائيلي قوي ويعمل بشكل جيد»، وإن خفض وكالة فيتش التصنيف الائتماني «هو نتيجة لاضطرار إسرائيل إلى التعامل مع حرب متعددة الجبهات فرضت عليها». علماً أن الحكومة الإسرائيلية كانت تتباهى في السابق بتقارير وكالة فيتش دليلاً على تبرير سياساتها الاقتصادية، فيما سقطت هذه القلعة الأسبوع الماضي.

في المقابل، يسعى نتنياهو إلى تأمين استمرارية حكومته حتى الانتخابات في عام 2026، عبر استخدام موازنة 2025 التي لم تقرّ حتى اللحظة. حيث يدرس إمكانية تقديم ميزانية لفترة سنتين 2025-2026. وستسمح له هذه الخطوة بتجنب حلّ الكنيست تلقائياً في 31 مارس/ آذار المقبل إذا لم يجر تمرير الميزانية بحلول ذلك الوقت، وكذلك الحفاظ على ائتلافه. وبتزايد السخط ضد حكومة نتنياهو، ما يضع الاقتصاد أمام خدّي نفقات العدوان على غزة وتداعياتها من جهة والأزمات الداخلية من جهة أخرى. وبرز يوم الاثنين تزايد المطالب بإغلاق الاقتصاد لمدة أسبوع كامل لإجبار نتنياهو على القبول بصفقة إعادة المحتجزين الإسرائيليين لدى حماس. جاء ذلك ضمن مؤتمر «منتدى الطوارئ الوطني» الذي جمع أكثر من 100 مسؤول في قطاعات الإنتاج والخدمات لدى الاحتلال، حيث ارتفعت الأصوات داخل المؤتمر لمطالبة هؤلاء بإغلاق الاقتصاد، فيما خاطب مسؤولو الشركات الكبرى نتنياهو في نهاية المؤتمر بالقول: «نريد أن نصدق أنك تفهم دورك التاريخي، هذه هي لحظة الحسم بين السياسة والأخلاق، بين البقاء السياسي والبقاء الوطني. نعتزم هذا الأسبوع اتخاذ خطوات عملية». وردا على سؤال موقع «كالكاليست» الإسرائيلي حول الخطوات العملية التي يمكن أن يتخذها المؤتمر، أجاب المستثمر في قطاع التكنولوجيا إيل ودمان: «برأيي، إذا لم يجر التوصل إلى اتفاق، فإن الخطوة ستكون إغلاق الاقتصاد. لا توجد أدوات مهمة أخرى يمكن استخدامها». وتحدث العالم الإسرائيلي، آهارون تشاتشانوفر، بإيجاز عن أزمة الاحتلال العميقة: «هناك موجة ضخمة من المغادرين. كبار الأطباء يختفون من المستشفيات. تواجه الجامعات صعوبة في تعيين أعضاء هيئة التدريس في المجالات الحيوية، في الفضاء، في الآلات، في أجهزة الكمبيوتر. عندما يغادر 30 ألف شخص من هذا النوع لن يكون هناك بلد هنا».

وما قاله تشاتشانوفر ليس سوى نقطة في بحر الأزمات التي تواجه الاحتلال، حيث إن الأسواق تصنف إسرائيل بالفعل عند مستوى BBB، وهي درجة خطورة تجعل السندات تقترب من الوضع الذي تصبح فيه محظورة على الاستثمار من قبل المؤسسات في العالم. ووفقاً لموقع «كالكاليست» الإسرائيلي، خفّضت «فيتش» التصنيف الائتماني لإسرائيل إلى «A»، وهو تصنيف يعتبر الأكثر تسامحاً وتفاؤلاً تجاه الاقتصاد الإسرائيلي، فيما تتفق وكالة التصنيف مع منافستيها «موديز» و«ستاندرد آند بورز» على النقطة نفسها في ما يتعلق بإسرائيل، أي التوقعات السلبية، ما يعني نية خفض التصنيف مرة أخرى في العام المقبل. والآن، بحسب الموقع الإسرائيلي، أصبح من المستحيل الادعاء بأن هناك شركة «بالغت»، كما حاولت الحكومة الإسرائيلية الادعاء في فبراير/ شباط من هذا العام عندما بدأت وكالة موديز هذه الخطوة. ويعزز تخفيض التصنيف الاستثمارات الأجنبية في إسرائيل للخطر بشكل مباشر، وذلك في وقت يبتعد فيه المستثمرون على أي حال في ظل الحرب والاحتجاجات ضدها. «إن تسعير مخاطر إسرائيل في الأسواق (حسب مستوى مقايضات العجز الائتماني)، يشير حتى إلى مستوى تصنيف أقل بكثير من المستوى الحالي، وهذا ما يزيد بشكل كبير من قراءة الصورة من قبل الأسواق العالمية»، يوضح الدكتور جيل بافمان، كبير الاقتصاديين في ليؤمي، في حديث مع «كالكاليست». علاوة على ذلك، يؤثر التصنيف الائتماني لسندات إسرائيل بتصنيف سندات الشركات الإسرائيلية، بمعنى آخر، فإن المخاطر لن تقتصر على الاستثمار بالسندات، بل ستمتد إلى عمق الشركات الإسرائيلية. ويواجه الاقتصاد الإسرائيلي سلسلة من الأزمات، حيث أشارت وكالة فيتش إلى أن العجز المالي المتوقع ونسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي هما السبب وراء هذا القرار. وتعتقد الوكالة أن العجز المالي سيبلغ 7,8% في نهاية عام 2024. وبحسب وزارة الخزانة، بلغ العجز الحكومي في يونيو/ حزيران 8,1% من الناتج المحلي الإجمالي، أو نحو 155 مليار شيكل (41,8 مليار دولار)، وهو أحد أعلى المعدلات في تاريخ إسرائيل، وهو بعيد كل البعد عن سقف 6,6% المسموح به قانوناً، فيما بدأت إسرائيل عام 2023 من دون عجز الذي شرع في التراكم ما بعد بدء الحرب على غزة. وقد انكمش الاقتصاد الإسرائيلي في الربع الثاني من عام 2024، وفقاً للبيانات الصادرة الاثنين عن المكتب المركزي للإحصاء، ونشرها موقع «غلوبس». حيث نما الاقتصاد بنسبة 1,2% في الربع الثاني في الفترة من إبريل/ نيسان وحتى يونيو/ حزيران، على أساس سنوي، مما يعكس نمواً سلبياً في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0,4% على أساس سنوي، عند تعديله وفقاً للنمو السكاني. ويقل ذلك عن تقديرات استطلاع لرويترز لنمو نسبته 4,4%. وارتفاع الناتج المحلي الإجمالي لا يعكس أي ازدهار قطاعي، بل جاء نتيجة للإنفاق الحكومي الذي ارتفع بنسبة 8,2% في الربع الثاني، في حين انخفض إنتاج الأعمال بنسبة 1,9%. يأتي هذا بعد نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 6,5% في عام 2022. وباستثناء عام 2020 عندما ضربت جائحة كوفيد وانكمش الاقتصاد إسرائيل بنسبة 2,5%، فإن آخر مرة انكمش فيها الاقتصاد كانت في عام 2009، في أعقاب الأزمة المالية العالمية. وقال جوناثان كاتس، كبير المحللين في «ليدر كابيتال ماركتس»: «يواجه الاقتصاد صعوبة في التعافي بسبب الحرب، ويرجع ذلك بالأساس إلى مشكلات العرض وليس الطلب». وأشار «رويترز» إلى أن النقص في العمالة الفلسطينية منذ اندلاع الحرب في غزة يحول دون حدوث تعاف كامل للاستثمار في بناء المساكن. وتمتد المؤشرات الصعبة إلى التضخم، حيث أظهرت الأرقام الصادرة، الأسبوع الماضي، ارتفاع معدل التضخم إلى 3,2% في يوليو/ تموز من 2,9% في يونيو/ حزيران، وهو ما تجاوز هدف التضخم السنوي الذي حددته الحكومة بين 1-3%. وكانت راكيفيت روساك عميناخ، الرئيسة التنفيذية السابقة لبنك لئومي الإسرائيلي، قد قالت للقناة الـ12 الإسرائيلية: «لقد كلفت الحرب بالفعل الاقتصاد الإسرائيلي أكثر من 250 مليار شيكل (67,3 مليار دولار)، وتريد المؤسسة الدفاعية (الحربية) زيادة سنوية لا تقل عن 20 مليار شيكل (5,39 مليارات دولار)». وأضافت أن «العجز أكبر بكثير، فلدينا نازحون وجرحى واحتياجات اقتصادية كثيرة لا يجري احتسابها حتى ضمن تكاليف الحرب».

ووصل الأمر بموقع «ذا تايمز أوف إسرائيل» للقول: «لقد استغرق الأمر من إسرائيل ما يقرب من 28 عاماً لكسب ثقة المستثمرين، وأقل من عام لخسارتها». وقال رونين مناحيم، كبير خبراء الاقتصاد في بنك مزراحي تيفاهوت للموقع ذاته: «انكمش الناتج المحلي الإجمالي للفرد مقارنة بالربع السابق ومقارنة بالربع المقابل من العام الماضي، وهو رقم يشير بوضوح إلى الضرر الكبير الذي تسببه الحرب المستمرة للاقتصاد». وعملياً، أمام مثل هذه المؤشرات، ستجد الحكومة صعوبة في جمع الأموال من المستثمرين، وسوف تضطر إلى إجراء زيادة حادة في الضرائب وخفض الإنفاق، إلا أن نتنياهو يبذل كل ما في وسعه في الأشهر الأخيرة لمنع زيادة الضرائب. ويبدو أن السبب وراء ذلك هو خوفه من أن يكون هذا العام عاماً انتخابياً. في العام الماضي، وبغض النظر عن الحرب، انهار حجم الاستثمار في التكنولوجيا المتقدمة الإسرائيلية التي يقوم عليها الاقتصاد، وخلال الحرب، انخفض حجم المستثمرين بنسبة مضاعفة. ووفق موقع «زمان إسرائيل» المتخصص فإنه في يونيو/ حزيران، جرى تسريح حوالي 200 عامل في مجال التكنولوجيا الفائقة أسبوعياً. وتشير التقديرات السائدة في الصناعة إلى أن ما بين ربع ونصف الشركات قامت بتخفيض عدد موظفيها بنسبة 5 إلى 10% في الأشهر الأربعة الماضية. ووفقاً لبيانات المكتب المركزي للإحصاء، أصبح الطلب على العاملين في مجال التكنولوجيا الفائقة أعلى قليلاً مما كان عليه قبل عام واحد، ولكنه أقل بنحو 45% عما كان عليه قبل عامين، وأقل بنسبة 61% عما كان عليه قبل عامين ونصف العام. في الوقت نفسه، تعرّضت الشركات الناشئة المحلية لأضرار بالغة. وبحسب تقارير شركة المعلومات SNPI، ففي عام 2022 كانت هناك استثمارات بنحو 15 مليار دولار في الشركات الإسرائيلية، وفي عام 2023 انخفضت الاستثمارات إلى نحو سبعة مليارات دولار. وفي الربع الرابع من عام 2023، بلغت الاستثمارات في التكنولوجيا الفائقة ما يقرب من 1,3 مليار دولار، وهو أدنى مبلغ منذ عام 2015، وفي الربع الأول من عام 2024 وصلت إلى 1,6 مليار دولار. وفي الربع الثاني ارتفعت الاستثمارات إلى نحو 2,8 مليار، لكن نحو مليارين منها استثمرت في ست شركات فقط، ونحو مليار منها في شركة ويز للأمن السيبراني وحدها؛ في حين أن عدد المستثمرين، الذي انخفض عام 2023، واصل انخفاضه هذا العام بنسبة 20% أخرى.

ومن المتوقع أن تشهد إسرائيل إغلاق ما يصل إلى 60 ألف شركة في عام 2024، وفقاً لشركة معلومات الأعمال CofaceBDI. ويأتي هذا التوقع، الذي نشرته «ذا تايمز أوف إسرائيل» في يوليو/ تموز، في الوقت الذي أغلقت فيه 46 ألف شركة أبوابها بعد عشرة أشهر من اندلاع الحرب، وبالمقارنة، اضطر ما يقرب من 76 ألف شركة إلى الإغلاق خلال جائحة فيروس كورونا في عام 2020، بينما في عام عادي روتيني، تغلق حوالي 40 ألف شركة أبوابها.

خلال تحرك أمام بورصة تل أبيب، 18 يوليو 2023 (Getty)

تقلص شركات الـ«يونيكورن»

2020، الذي كان مع كل الفوضى المرتبطة بفيروس كورونا، كان عاما متوسطا في مجال نمو التكنولوجيا الفائقة الاسرائيلية، حيث تم انشاء 14 شركة «يونيكورن» (قيمتها السوقية مليار دولار او اكثر)، بحسب موقع «زمان اسرائيل». وفي عام 2021، تم انشاء 39 شركة؛ وفي عام 2022 كانت هناك 20 شركة. وفي عام 2023 كانت هناك ثلاث شركات جديدة، وهذا العام اربع شركات «يونيكورن» فقط، وذلك وسط إغلاق شركات وهجرة أخرى الى الخارج.

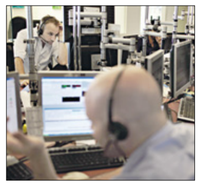

تصنّف السندات الإسرائيلية عند مستويات خطرة على الاستثمار

«العال» لا تدفع ضريبة على أرباحها

القدس المحتلة ـ **العربي الجديد**

قدمت السلطات الإسرائيلية مساعدات سخية لشركة «العال» للطيران في الأوقات الصعبة خلال جائحة كوفيد، فيما الشركة لم تدفع ضرائب كافية مع ارتفاع أرباحها إلى مستويات قياسية. ويشرح موقع «غلوبس» أن هيمنة شركة طيران العال على أجواء إسرائيل، بعد أن ألغت العديد من شركات الطيران الأجنبية رحلاتها بسبب المخاوف من ضربة إيرانية، أدت إلى تحقيق صافي ربح قياسي بلغ 147 مليون دولار في الربع الثاني من عام 2024.

وكان صافي ربح الربع الثاني أعلى بنسبة 84% مقارنة بالربع الأول، والذي كان بحد ذاته «أفضل ربع في تاريخ الشركة». وقد وجد فحص أجرته «غلوبس» أن شركة «العال» لا تدفع حالياً ضرائب على أرباحها. ويبرغم أن تقارير الشركة سجلت نفقات ضريبية بلغت 45,8 مليون دولار في الربع الثاني و65 مليون دولار في النصف الأول من العام، فإن النظر عن كثب يكشف أن المبالغ المحولة فعلياً كمدفوعات ضريبية كانت أقل كثيراً: 100 ألف دولار في الربع الثاني و200 ألف دولار تراكمياً في النصف الأول من العام، في حين تبلغ ضريبة الشركات على الأرباح 23%. وتشرح شركة «العال» هذا التناقض بقولها إنّ لديها رصيداً مرتفعاً من الخسائر، وهي لا تدفع الضريبة فعلياً.

طائرات العال في مطار بن غوريون، 3 أغسطس 2020 (Getty)

تراجع الشيكل وبورصة تل أبيب

القدس المحتلة ـ **العربي الجديد**

تراجع مؤشر بورصة تل أبيب 35 الاثنين بنسبة 0,8%، وخسر مؤشر تل أبيب 125 نسبة 0,9%، وتراجع مؤشر بنوك تل أبيب بنسبة 0,7%، وانسحب الهبوط على الشيكل، حيث تعزز الدولار واليورو في السوق بعد بيانات الناتج المحلي الإجمالي الضعيفة التي نشرت الأحد والتقارير التي تفيد بتقلص فرص التقدم في محادثات وقف الحرب على غزة. وصعد الدولار بنسبة 0,6% (نسبة إلى سعره التمثيلي يوم الجمعة) وتم تداوله فوق 3,70 شواكل، وارتفع اليورو أيضاً بنسبة 1% وتم تداوله حول 4,09 شواكل. وفي خلفية هذا التراجع، نشرت الأحد بيانات النمو الضعيفة للغاية، والتي تفيد بأن الاقتصاد الإسرائيلي نما بنسبة 0,3% فقط في الربع الثاني، وبنسبة 1,2% بمعدل سنوي، مقابل التوقعات بنمو قدره 4,4%.

مركز صرافة في تل أبيب (دايفيد سيلفرمان/ Getty)

وأشار كبار الاقتصاديين الإسرائيليين بقيادة يوناتان كاتس في المراجعة الأسبوعية، بحسب موقع «كالكاليست» إلى أنّ مؤشر أسعار المستهلك الذي نشر الخميس (زيادة شهرية بنسبة 0,6% وتضخم سنوي 3,2%) يشير إلى تسارع التضخم، سواء على مستوى الخدمات أو في أسعار المنتجات، وسط توقعات أن يبلغ معدل التضخم 3,1% في العام المقبل.

نفقات سفر نتنياهو تثير الجدل

القدس المحتلة ـ **العربي الجديد**

أثارت كلفة رحلات رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو خلال العام الماضي جدلاً واسعاً، خاصة في ظل الأزمة الاقتصادية التي تواجه الاحتلال بعد الحرب على غزة. وأنفق نتنياهو 6 ملايين و275 ألف دولار على رحلات خارجية في عام 2023، وفقاً للمعلومات التي نشرها موقع ذا تايمز أوف إسرائيل، بعد دعوى قضائية رفعتها حركة حرية المعلومات ومجموعة التنظيم الاقتصادي. وبحسب التفاصيل، سافر نتنياهو برفقة زوجته سارة وحاشية تتراوح بين 25 و36 شخصاً في سلسلة من الرحلات الرسمية إلى باريس وروما وبرلين ولندن، بالإضافة إلى رحلة إلى الولايات المتحدة شهدت توقفه في نيويورك وسان فرانسيسكو. في رحلته إلى روما العام الماضي، أقام رئيس الوزراء في جناح بفندق هيلتون بتكلفة 5041 دولاراً في الليلة، وهي أعلى تكلفة لليلة واحدة في أي من رحلاته، وأكثر من أي نفقات صرفها رؤساء الحكومات السابقون، وفقاً لقناة 12 الإخبارية. وقد بلغت تكلفة هذه الرحلة التي استغرقت ثلاثة أيام، والتي التقى خلالها نتنياهو برئيسة الوزراء الإيطالية جورجيا ميلوني وتحدث أمام مجموعة من رجال الأعمال الإيطاليين، وصادفت أيضاً ذكرى زواج نتنياهو، نحو 500 ألف دولار.

وكانت الرحلة الأكثر تكلفة هي زيارة نتنياهو إلى الولايات المتحدة، حيث أمضى رئيس الوزراء الذي سافر مع حاشية مكونة من 33 فرداً، أسبوعاً في البلاد، وبلغت تكلفة الرحلة أكثر من 3,3 ملايين دولار.

وبالمقارنة، أنفق رئيس الوزراء السابق نفتالي بينت نحو 4,8 ملايين دولار على الرحلات في عامي 2021 و2022، وفقاً للقناة 12. وفي رده على معلومات الموقع، قال مكتب نتنياهو إن التكاليف التي تم الكشف عنها شملت الرحلات الجوية والإقامة الفندقية للوفد وفرق الأمن، وتمت الموافقة عليها جميعاً وفقاً للقانون من قبل فرق المحاسبة ذات الصلة. وأشار البيان إلى أن ترتيب الرحلات الجوية تم من خلال مناقصة، وتم اختيار الفنادق من قبل فريق متخصص بوزارة الخارجية. ولم تتضمن الأرقام التي صدرت وتم نشرها الأحد الماضي، زيارة نتنياهو الأخيرة للولايات المتحدة، وهي أول رحلة له إلى الخارج منذ اندلاع الحرب على غزة. ومنذ الشهر الماضي، أصبح رئيس الوزراء قادراً على استخدام طائرة خاصة، وهي النسخة الإسرائيلية من طائرة الرئاسة، بدلاً من استئجار طائرة من شركة طيران.

نتنياهو خلال زيارته روما، 10 مارس 2023 (البرتو بيزوللي/ فرانس برس)

رؤية

التضحية بالتعليم على مذبح الأزمة المالية في مصر

مجدي عبد الهادي

أثار إعلان وزارة التعليم المصرية، الأيام الماضية، إلغاء مواد الفلسفة والعلوم الإنسانية والاجتماعية ودمج المواد العلمية، مع تقليص المحتوى الدراسي عموماً بالمرحلتين الإعدادية والثانوية العامة، جدلاً مُجتمعياً كبيراً بشأن منطق ورؤية الحكومة المصرية لمستقبل البلد، في عصر تزداد فيه أهمية رأس المال البشري، وتتعمّق قناعة الإنسانية بأهمية الوعي الإنساني والاجتماعي العام، إلى جانب المعرفة المادية والتقنية المتخصصة، في ضمان تطوّر المجتمعات والارتقاء بحياتها في عصر يطرق أبواب الذكاء الاصطناعي. ومع كثرة التفسيرات المُتداولة حول دوافع مثل هذه القرارات، يبرز الضغط المالي والرغبة بتقليص النفقات بوضوح كبير، باعتباره السبب الأساسي المباشر في هذا التقليص غير الحصيف للمحتوى التعليمي في بلد يشكو أساساً من ضعف مستوى التعليم، والحاجة لمزيد من الارتقاء به كمّاً وكيفاً، بينما تشير اتجاهات السياسات العامة إلى خلاف ذلك بالضبط، كما يتجلّى بوضوح صارخ في انخفاض نسبة الإنفاق على التعليم من 8,8% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2002 إلى 1,9% فقط منه عام 2024/2023 الجاري، والذي انخفض كذلك، على النطاق الأضيق بما يثبت استمرار الاتجاه وتزايده، كنسبة من الإنفاق العام من 9,3% إلى 7,7% منه، بنسبة 17% دفعة واحدة، خلال العام الأخير فقط، ما بين العامين الماليين 2022/2023 و2023/2024.

هذه اتجاهات تعكس استراتيجية ثابتة لتقليص التعليم العام والحكومي، والاعتماد المتزايد على التعليم الخاص؛ بما يعنيه ذلك من انخفاض فرص الفئات الأشد فقراً حتى في التعليم الأساسي، ناهيك عن التعليم الأعلى من ذلك وصولاً إلى الجامعي وما بعده؛ بما يمثّله من خسارة مُزدوجة فردياً وجماعياً. والواقع أنه ليس من قبيل الصدفة توافق تلك الاستراتيجية مع برامج صندوق النقد الدولي التي أدمنتها الحكومة المصرية طوال العقد الأخير خصوصاً، بما تتطلبه من خفض الإنفاق الاجتماعي، وتوجيه الموازنة العامة لسداد التزامات الدائنين، فضلاً عن مُشتملاتها الأوسع نطاقاً، من الدفع للاعتماد المتزايد على قواعد السوق الحرة، ومبادرة القطاع الخاص في توفير جميع السلع والخدمات، الأمر الذي لا ينجح تقليدياً في بعض القطاعات.

الأزمة المالية والاستهداف الحتمي للمجانية

في آخر إصدار من تقرير «مرصد الاقتصاد المصري»، الذي يصدر عن البنك الدولي، في ديسمبر/كانون الأول 2022، ناقش التقرير قضية التعليم في مصر من المنظور المالي بشكل خاص، فبدأ بالإشارة إلى العجز في أعداد المعلمين بما يتجاوز 320 ألف معلم؛ بسبب وقف التعيينات منذ فترة طويلة، بينما يزداد عدد طلاب المرحلة الابتدائية بشكل مستمر؛ ما دفع الحكومة إلى الاستعانة بمعلمين بعقود مؤقتة، بل وما لم يذكره التقرير، إعلانها عن عقود تطوّعية كلياً دون أي مقابل على الإطلاق!

ويتوقّع التقرير استمرار زيادة ذلك العجز، ومعه العجز في أعداد الفصول الدراسية، في ظل افتراض متحفّظ باستمرار متوسط زيادة عدد الطلاب الحالي على مستواه حتى عام 2026، واضعاً ثلاثة سيناريوهات للتعليم الابتدائي تتراوح ما بين (1) عدم اتخاذ أي إجراء؛ وبالتالي تدهور الوضع بزيادة نسبة كثافة الطلاب للفصل الواحد من 56 إلى 65 طالباً في الفصل، أو (2) إبقاء الوضع على ما هو عليه؛ ما يتطلب بناء 50 ألف فصل خلال الفترة، أو (3) الالتزام ببرنامج الإصلاح المُستهدف الذي يخفض نسبة الطلاب إلى المدرسين والفصول بمقدار 20%، من 56 إلى 45 طالباً، مُتغاضياً عن أي احتمالية لسيناريو رابع لخفض تلك النسب إلى ما يقترب من النظراء الدوليين، والذي يستلزم إضافة 120 ألف فصل دراسي و200 ألف مدرس خلال الخمس سنوات المُقبلة.

ولا ترجّح الاتجاهات المالية الحالية سوى السيناريو الأول السلبي كلياً؛ فعلى ما سلف ذكره، هناك اتجاه عام لخفض الإنفاق الحقيقي على التعليم، وضعف استجابة المُخصصات المالية للنمو السكاني طوال السنوات السابقة، وعلى ما سجّل التقرير انخفض الإنفاق على التعليم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من 2,8% إلى 1,7% بين عامي 2015 و2020، علماً بأن الإنفاق على التعليم في مصر ينخفض بما يتراوح ما بين 1 و3 نقاط عن نظيره لمُجمل المجموعات الإقليمية ومجموعة البلدان عالية الأداء، بل وأقل بالمقارنة بأغلب بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وعلى مستوى أكثر ميكروية، انخفض إجمالي عدد المدرسين بمختلف مراحل التعليم الحكومي ما قبل الجامعي من 923 ألف مدرس عام 2020 إلى حوالي 809 آلاف مدرس عام 2024 الجاري، بانخفاض إجمالي أكثر من 12% خلال أقل من أربعة أعوام، حسب كتاب الإحصاء السنوي لوزارة التربية والتعليم المصرية لعام 2024/2023.

وما يزيد الطين بلّة، أنه بالإضافة إلى ذلك الإنفاق التعليمي المُنخفض، والمستمر بالتراجع، فإنه لا يُستخدم كذلك بالكفاءة الواجبة، فيشير تقرير مرصد الاقتصاد المصري سالف الذكر إلى الآثار السلبية للمركزية المالية، ولإعداد موازنة منفصلة للإنفاق الرأسمالي مقابل موازنة الإنفاق المتكرر، من جهة ضعف الاستجابة لزيادة عدد الطلاب، وازدحام المدارس، حيث ترجع مسئولية الموازنة الأولى إلى وزارتي التخطيط والمالية؛ فلا يتسق الجدول الزمني لقرارات الموازنتين بشكل جيد، كما تتباطأ الاستجابة لحاجات الصيانة التي تتولّاها هيئة الأبنية التعليمية بشكل مركزي. ويبدو أن الحكومة المصرية قد ارتأت، كعادتها، أن الحل المُبتكر والإبداعي لهذا التناقض المُتزايد ما بين متطلبات النظام التعليمي المُتزايدة والموارد المالية المتراجعة، هو أن تقلّص المحتوى التعليمي نفسه، كجزء من الاستراتيجية المللتوية للإلغاء العملي التدريجي لمجانية التعليم التي تمضي فيها قُدماً منذ سنوات على الأقل. وهكذا لا تلجأ حكومتنا أبداً لأول الحلول المنطقية لمشكلات ارتفاع التكاليف أو قصور الموارد المالية، وهو مراجعة مدى كفاءة إدارتها للأمور، وتقليص أوجه الإهدار والفساد وضعف الإنتاجية، بل حلها الأسهل دوماً هو رفع الأسعار والرسوم على المواطن من جهة، كما فعلت بدعم الخبز وبأسعار الكهرباء والمياه وتذاكر الميترو وما شابه، أو تقليص وخفض كمّ وكيف السلعة أو الخدمة المُقدّمة من جهة أخرى، كما تفعل بخدمات التعليم والصحة وصيانة المرافق العامة والحبل على الجرار.